

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/5
E/CN.4/Sub.2/1995/36
26 May 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان الدورة الثانية والخمسون البند ٨ من مشروع جدول الأعمال المؤقت

**اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الدورة السابعة والأربعون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت**

**مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون
لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن**

إقامة العدل وتأمين حقوق الإنسان للمحتجزين

رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام
المساعد لشؤون حقوق الإنسان من المراقب الدائم لفلسطين
لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

توفي المواطن الفلسطيني عبد الصمد حريزات في مستشفى هدايا في القدس صباح يوم ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ نتيجة لتعذيب وحشي من قبل جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" خلال استجواب الشرطة له في سجن المسكوبية في القدس.

وهذا يشكل انتهاكاً جديداً لمبادئ حقوق الإنسان ولا سيما لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وتجدون رفق هذا البيان الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عن وزارة الإعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلّق بهذه الحالة.

"أصدر مصدر مسؤول في وزارة الإعلام الفلسطينية اليوم البيان التالي عقب وفاة الشهيد الفلسطيني عبد الصمد حريزات نتيجة لاصابته بجروح في الرأس على يد المحققين الإسرائيليين:

"في صباح يوم ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥، توفي في مستشفى هداسا في القدس المحتلة الفلسطيني عبد الصمد حريزات وهو خريج في علوم الحاسوب والرياضيات من قرية يطا في الخليل عمره ٣٠ سنة، وذلك نتيجة ل تعرضه للتعذيب وحشى عنيف على يد قوات الأمن العام الإسرائيلي المعروفة باسم "الشاباك" خلال استجواب الشرطة له في سجن المسكوبية في القدس.

إن وزارة الإعلام تدين قتل حريزات وتحمل جهاز القمع الإسرائيلي المسؤولية عن هذا العمل الوحشي. وهو عمل يؤكد مرة أخرى السياسة الفاشية التي تنتهجها إسرائيل في ظل حكومة رابين. فقد سمحت حكومة رابين باستخدام التعذيب النفسي والبدني ضد المعتقلين الفلسطينيين عقب اعتماد توصيات "لجنة لانداو". ويدل هذا الحادث الأخير على أن حكومة رابين لا تزال تواصل سياسة التعذيب دون أية مراعاة لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية. وعلى الرغم من إدراك الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها لعدم مشروعية ممارسة التعذيب وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، فإن إسرائيل تواصل استخدام أساليب التعذيب دون أية مراعاة لأية اعتبارات إنسانية. كما أن الحكومة الإسرائيلية تمنع في رفض جميع القرارات التي تدعو إلى الافراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين ولا سيما المرضى والنساء والأطفال.

"وقد ذكرت أسرة الشهيد أن ابنها قد تعرض للضرب على يد شرطة "الشاباك" فور اعتقاله في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقالت أم الشهيد إنها رأت ابنها ممدداً وهو فاقد الوعي في وحدة العناية المركزية في مستشفى هداسا وإنه كان مقيد القدمين وقد بدت على كتفه الأيسر وعلى رقبته وصدره علامات جروح بالغة. وهذا الحادث المروع ليس أول حادث من هذا النوع يقع نتيجة لمارسة العقوبة البدنية من قبل قوات الاستخبارات الإسرائيلية. بل إن عدد حالات التعذيب المؤثقة قد بلغ ذروته ليصل إلى نحو مئة حالة على مدى سنوات الاحتلال الطويلة. ويجب إنشاء لجنة مستقلة وغير متحيزة من أجل التحقيق في الأسباب الحقيقة لوفاة حريزات.

"إن وزارة الإعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية تدعو جميع المؤسسات الإنسانية والحكومية الدولية إلى دعم حق جميع المعتقلين والسجناء الفلسطينيين في المعاملة الإنسانية والمطالبة بالافراج الفوري عنهم. كما أن وزارة الإعلام تناشد جميع هذه المؤسسات باستخدام مسامعها الحميدة لدى حكومة رابين من أجل وقف سياسة التعذيب التي تنتهجها ضد المعتقلين الفلسطينيين ووضع حد للجرائم التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية."

- - - - -